من عمليات مختلفة في المناطق المحتلة (**المصدر نفسه**).

وفي اطار آخر من مقاومة الاحتلال وايقاف اعتداءات المستوطنين اليهود على السكان العرب، شكلّ مستشار الحكومة القانوني، البروفيسور اسحق زامير في الآونة الأخيرة، لجنة قضائية مهمتها التنسيق والمراقبة تجاه أساليب التحقيقات ومحاكمات المستوطنين اليهود المتهمين بالتعرض للسكان العرب المحليين، أثناء قيامهم بأعمال بوليسية خاصة. ويشترك في هذه اللجنة، اضافة إلى ممثلي النيابة العامة، ممثل الحكم العسكري والشرطة (**هآرتس**، ١١/٥/١٩٨١).

وعُلم أنّ تشكيل هذه اللجنة جاء في أعقاب استلام زامير رسالة في شهر تموز (يوليو) ١٩٨٠، من أربعة عشر قاضياً ومحامياً من كلية الحقوق في الجامعة العبرية في القدس وتل ــ أبيب. وقد تطرقت الرسالة إلى تسعة أعمال بوليسية خاصة، بينها اقتحام بيوت ومدارس عربية، واطلاق النار على شبان عرب، وتحطيم زجاج سيارات في البيرة وحلحول. وكان الحدث البارز بينها هو ليل ٢٣/٤/١٩٨٠، الذي حُطِّم فيه زجاج ١٢٠ سيارة في البيرة. (**المصدر نفسه**).

وجاء أيضاً في الرسالة، أنه في الليلة ذاتها، تم اعتقال أربعة مستوطنين من بيت ايل بتهمة القيام بأعمال عنف. وحتى هذا اليوم لم يُقدَّموا للمحاكمة. وجاء أيضاً أن هناك نشاطات غير قانونية قام بها المستوطنون اليهود بشكل افرادي أو جماعات صغيرة، ولم يجر التحقيق معهم بشأنها. وفي الحالات التي جرى التحقيق فيها، أغلقت الملفات أكثر من مرة والتحقيق ما يزال في مراحله الاولى. وكان السبب توسط محلي للمستوطنين، لدى الشرطة والحكم العسكري، أو لدى مستوى أعلى في الكنيست أو في الحكومة (**المصدر نفسه**).

وفي الاتجاه نفسه، وُجِّهت اتهامات قاسية للحكم العسكري في المناطق المحتلة، بسبب المسّ بحقوق المواطنين العرب في الضفة الغربية المحتلة. فقد قال السيد عادل زاغة، وهو محاضر في جامعة بيرزيت، في المنتدى الذي عُقد في جامعة تل ــ أبيب يوم ٢/٦/١٩٨١، «إنّ الحكم العسكري لا يسمح بادخال الأطلس إلى مؤسسات التعليم في الضفة، لكي لا يستطيع الطلاب دراسة الخارطة وفقاً له». وأنه «لا يتم استيعاب حملة الشهادات الاكاديمية من العرب في جهاز الارشاد والتوجيه في المدارس... كما يمنع الحكم العسكري استعمال المواد الكيماوية، بادّعاء احتمال الحاق الضرر بالأمن العام، ولكنه عملياً يمنع بهذا دراسة مادة الكيمياء». وأضاف، «نتيجة لمنعه إدخال كتب معينة، تضرر التعليم الجامعي» (**هآرتس**، ٣/٦/١٩٨١).

وكان هذا اللقاء قد عُقد بمناسبة مرور أربعة عشر عاماً على احتلال الجيش الاسرائيلي للمناطق المحتلة. وقد اشترك فيه كل من البروفيسور دان ميرون، والدكتور ماتي بيليد، والدكتور آفي عوز والصحافي دافيد ريتشارد سون، الذي كان عريف المنتدى.

وقد أشار ريتشارد سون في كلمته، إلى أنّ الزائر الاسرائيلي للمناطق المحتلة، يشعر جيداً «بالخط الأخضر»، بسبب الفوارق الواضحة في حقوق المواطن على جانبي الخط. وقدّم مثلاً على هذا، أنظمة الاعتقال الادارية المطبَّقة وراء الخط الأخضر بصور مختلفة. وأضاف إن هناك نموذجاً آخر للفوارق في الحقوق، هو النظرة المختلفة تجاه الذين يرشقون الحجارة من العرب واليهود (**المصدر نفسه**).

النشاطات الطلابية في مقاومة الاحتلال

يحلو لوسائل الإعلام الاسرائيلية وصف النشاطات الطلابية ضد الاحتلال، بعمليات خرق النظام. فلقد اصبحت أعمال الخرق هذه حدثاً يومياً. كما أصبح أكثر المحامين تجربة، يعتبرون اعتقال الطلاب مسألة اعتيادية. ومؤخراً بدأ يتسلل أسلوب جديد إلى مجمل النشاطات الطلابية، فهم يقومون بالمسيرات الاحتجاجية المنظمة، التي يشارك فيها مئات الطلاب، وغالباً ما ينضم إليهم أعضاء الهيئة التدريسية.

وقد بدأت هذه التظاهرات قبل شهر تقريباً، في الذكرى الاولى لمحاولة اغتيال رؤساء البلديات، ولكنها استمرت فيما بعد، ضد اعتقال أعداد من زملائهم، ثم بسبب مقتل أحد الطلاب في